التصغير في أصوله ودلالته

الدكتور : ابرهيم السامرائي

التصغير من مواد العربية كما انه معروف في كثير من اللغات ، وقد درس النحاة الأقدمون هذا الموضوع ضمن ما يدعونه « أبنية الأسماء » وقد عنوا به عناية فائقة ، ولعلهم على حق في هذه العناية وذلك لشيوع التصغير في العربية شيوعاً عظيماً حتى انه ليبدو للباحث وهو يدرس المادة النحوية أو كل بحث وهو يدرس الأسماء والأعلام وإطلاق الألقاب ويتأمل في موضوع شرح معاجم القدماء .

وإذا عدنا إلى نحويينا الأقدمين وجدنا هذه العناية المفرطة فقد أفرد سيبويه في « الكتاب » مادة ضخمة[1] في هذا الباب ، ومثل ذلك ما وجدناه في « شرح المفصل » لابن يعيش[2] . وتتضح هذه العناية الفائقة فيما ذكره رضي الدين الاستراباذي في « شرح شافية ابن الحاجب » عن هذا الموضوع[3] .

غير ان هذا الحشد من المعلومات التي نجدها في هذه المصنفات الأمهات لا تخلو من عبث ، أقول لا تخلو من عبث ذلك ان الأقدمين – غفر الله لهم – لم يتركوا هذه المادة الضخمة مقتصرين على لغة العرب متتبعين ما استعمل من كلام الناس ، ولكنهم أطلقوا عنان تصورهم تمضي فيه ومضوا يبتكرون لأنفسهم مادة لم تجر على ألسنة المعربين ، وإلا فليس في كلام العرب مصغر « فرزدق » و « جحمرش » و « خدرنق » و « سفرجل » و « شمردل » و « قبعثرى » و « صهصلق » .

وليس في العرب حاجة إلى أن يصغروا مصادر لا يمكن أن يعتريها التصغير بوجه من الوجوه نحو : « انطلاق » و « احرنجام » . وأي حاجة

---

(1) سيبويه ، الكتاب (ط – بولاق) ٢/١٠٥–١٤٣

(2) ابن يعيش ، شرح المفصل (ط – المنيرية) ٥/١١٣–١٤١

(3) الرضي ، شرح الشافية (ط – حجازي) ١/١٨٩–٢٩٤

أن تصغير غرائب العربية أو في أبواب العربية ذوات الأوزان النادرة نحو : « قَطَوْطَى » ، و « عَثَوْثَل » و« مُحْرَنْجِم » ، و « تُرْتُب » و« جُلَعْلِع » و « عُلَابِط » .

ويبدو أنهم قد وجدوا في هذا السبيل مجالاً لهم أن يصغروا ما لا يمكن أن يصغر ، والأولى أنهم يصفحون عنه في تصغير المعربات نحو « إستبرق » و « جُوالِق » و « قَلَنْسُوة » ، وكيف يستدل على أن « أُبَيْرِق » أو « أُبَيْرِيق »(4) مصغر « إستبرق » ، أو أن « حُمَيْرِير »(5) مصغر « احمرار » المصدر أو أن « قُلَيْسِيَة » أو « قُلَيْنِسَة » مصغر « قلنسوة »(6) .

ومثل هذا العبث كثير في هذه المصنفات القديمة ، وكأن النحوي القديم الشكل يعيش وحده فهو أبعد ما يضطرب فيه القوم ، أو هو مثل آخر من علماء هذا الزمان الذين ينقطعون إلى التفكير العلمي المجرد الذي لا يعني صاحبه من واقع من يشركهم من بني الإنسان .

فإن لم يكن هذا فإنه من العبث أن تصغر أسماء أمكنة عرفها الناس في صورها المشهورة نحو « حضرموت » و « بعلبك » و « قرقرى » .

وأنا أنقل لك شيئاً مما أتعبوا أنفسهم ، ولكنهم لم يفيدوا العربية شيئاً ، جاء في « الكتاب » : « وزعم الخليل أن « مرمريس » مشتقة من « المراسة » والمعنى يدل ، وزعموا أنهم ضاعفوا الميم والراء في أوله كما ضاعفوا في آخر « ذُرَحْرَح » الراء والحاء وتحقيره « مُرَيْرِيس » ... ولو قلت : « مُرَيْمِيس » لصارت كأنها من باب « سُرْحُوب » و « سِرْداح »(7) .

---

(4) الكتاب ٢/١١٣

(5) الكتاب ٢/١١٤

(6) المصدر السابق ٢/١١٥

(7) الكتاب ٢/١١٣

فانظر الى هذا العبث اللغوي فكأن هذه الألفاظ وما يجيئون عنها مما ألف العرب ، تحقيرها ، وكأن العرب يقلب الألفاظ فيلوكها على صور مخترعة على نحو ما يفعل النحوي في هذا النوع من « التكبير » المعقد .

فهم يصغرون « فرزدق » و « جحمرش » فيقولون « فريزد » و « جحيمر » ومنهم من يقول : « فريزق » و « جحيرش »(٨) ، وهذا وحي أن النحوي القديم لم يسمع هذا التصغير على ألسنة العرب ، ولكنه اهتدى إليه في مدرسته لتقليب الألفاظ على وجوهها وحساب الأصول والزوائد في أحرف الكلمة .

وافترضوا الافتراضات في الوصول الى هذه التصغيرات الغريبة فقد جاء في الكتاب : « ولو سميت امرأة بـ « ضربت » ثم حقرت لقلت « ضريبة » فتحذف التاء وتجيء بهاء مكانها وهذا قول الخليل »(٩) .

ويتضح لنا أن التصغير يتضمن معنى التحقير كثيراً فقد قالوا : « اعلم أن التصغير والتحقير واحد ، وهو خلاف التكبير والتعظيم ، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه فهو حلية وصفة للاسم ، لأنك تريد بقولك « رجيل » « رجلاً صغيراً » ، وإنما اختصروا بحذف الصفة وجعلوا تغيير الاسم والزيادة عليه علماً على ذلك المعنى كما جعلت تكسير الاسم علامة تنوب عن تحليته بالكثرة »(١٠) وذلك لأنهم كانوا يرون « التصغير والجمع بمنزلة واحدة ... » وقالوا : التصغير والجمع من واد واحد »(١١) « فكما حذفوا من « سفرجل » في التصغير فقالوا « سفيرج » كذلك حذفوا في تكسيره فقالوا « سفارج » وعن الأخفش أنه قال : سمعت من يقول « سفيرجل » و « سفارجيل »(١٢)

---

(٨) الزمخشري ، المفصل (ط ٢ ، التقدم) ص ٢٠٥
(٩) الكتاب ١٢٤/٢
(١٠) ابن يعيش ، شرح المفصل ١١٣/٥
(١١) المقتضب ١٠٦/٢
(١٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ١١٧/٥

والذي نلاحظه في كتاب سيبويه أن معنى التحقير يرد كثيراً وقد يكون مرادفاً للتصغير وليس غرضاً من أغراضه ، وهذا المعنى المرادف نلمحه في المعاني التي أوردها النحويون للمصغر وهي :

(١) تصغير ما يتوهم أنه عظيم كقولك : « رُجَيل » .

(٢) تقليل ما يتوهم أنه كثير كقولنا : « دُرَيهمات » و « [illegible] » .

(٣) تقريب ما يجوز أن يتوهم أنه بعيد كقولهم : « بُعَيد العصر » أو « قُبَيل الفجر » و « [illegible] »(١٣) .

وفي هذه المعاني الثلاثة يبدو معنى التحقير ويبقى ألا ينصرف الذهن التداولي إلى معنى « التحقير » كما هو مستقر مألوف لأفراد المجتمع [illegible] والنحوي بوجه عام .

وقد أشار المحقق الرضي إلى تصغير التلطف ، فالتصغير فيه أحسبه راجع إلى اللطف وهو تصغير التلطف كما ذكرنا في نحو : « بُنَيّ » و« أُخَيّ » ومن هذا قول الشاعر

يا ما أُمَيلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا
من هؤليّائكنّ الضالِ والسَّمُرِ(١٤)

وهذا « التلطف » هو « التحبب » وهو معنى لا يدخل في « التحقير » الذي رادف التصغير في كتاب سيبويه كثيراً جداً ، ولا بد من القول أن تصغير « أفعل » التعجب ورد كثيراً في الشعر القديم والذي أراه أنهم استملحوا تصغير هذه المادة وحسن جرسها في الموسيقى الشعرية ألا ترى أنهم صغروا « أفعل » على « أُفَيعل » في الشعر كثيراً وليس في هذا تلطف ولا تحبب على نحو « بُنَيّ » و « أُخَيّ » ، وهذا هو الوجه .

---

(١٣) ابن يعيش ــ ٥/١٣٢ ــ ١١٤

(١٤) الرضي : شرح الشافية ١/٢٨٠

وما أظن أن عمر بن أبي ربيعة قد أراد تصغير القمر أو أن قمره لم يكن بدراً وإنه كان صغيراً حين قال في رائيته :

وغـاب قُمَـيرٌ كنت أرجو غيوبه
وروَّح رعيــان ونــوَّم سُــمَّرُ

والوجه عندي أنه استعمل صيغة التصغير فجاءت سائرة متسقة مع أوزان الشعر .

وقد اختلف البصريون والكوفيون في تصغير صيغة التعجب بين الاسمية والفعلية وإلى هذا أشار أبو البركات ابن الأنباري في «الإنصاف»(١٥)
وذكر الزمخشري أن «تصغير الفعل ليس بقياس وقولهم : «ما أُمَيْلِحَه»

قال الخليل : إنه يعنون تصغيره بالمدح كأنك قلت : أيه مليح بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني به شيئاً آخر ...»(١٦)

وقد جرت العربية على كون صيغة التصغير مظهرة للتصغير في معانيه المختلفة التي أوردته من قبل وتحقير ولهذا لحقت «التاء» تأنيث المؤنثات المصغرة التي لم تلحقها هذه التاء وهي كثيرة نحو :

هند : من أسماء الإناث صغر على هُنَيْدة
عين : مصغرها عُيَيْنَة
ساق : مصغرها سُوَيْقَة
يد : مصغرها يُدَيَّة
قدم : مصغرها قُدَيْمَة
شمس : مصغرها شُمَيْسَة
عصا : مصغرها عُصَيَّة

---

(١٥) ابن الأنباري ، الإنصاف ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١/٨٤
(١٦) الزمخشري ، المفصل ٢٠٥
(١٧) الزمخشري المفصل ٢٠٤

وشذ من هذا الباب : عُرَيْس (٤٤) ، مصغر : عروس ، فقد جاء بغير تاء ، ومثل هذا ما سمع من :

قوس مصغره قُوَيْس
درع مصغره دُرَيْع
نعل مصغره نُعَيْل
فرس مصغره فُرَيْس (٤٥)

وقد اهتم الأقدمون بأمور بعيدة كثيرًا عن وظيفة النحو ومنهجه ، وكان عليهم أن يستقرئوا ويصفوا ويضعوا ما يستقرئونه ضوابط ، وفي هذا تطبيق للمنهج الوصفي الذي يأخذ به المحدثون في تحرير النحو في اللغات الحديثة . وقد سقنا أمثلة للاصطناع والتكلف في بحثهم مادة التصغير وكيف شغلوا أنفسهم بأمور لم تخدم العربية وتصورات وأوهام لم تكن من مادة اللغة التي جرت على ألسنة العرب .

فقد بحثوا : لم كان إذا صغروا الاسم يضم أوله ؟ فقيل لأنه إذا صغر الاسم فلابد من تغييره بعلامة تدل على التصغير وكان الضم أولى لأن الفتحة للجمع في نحو : مساجد وضوارب فلم يبق إلا الكسر والضم فاختاروا الضم لأن الياء علامة التصغير وما بعدها مكسور فيما زاد على الثلاثة فكرهوا كسر الأول لثقل اجتماع كسرتين مع الياء وكانت ثمة مندوحة في الضمة . وقال بعضهم إنما ضموا الأول من المصغر تشبيهًا بفعل ما لم يسم فاعله فكما ضموا أول : ضُرِب ، كذلك ضموا الأول من المصغر (٤٦) .

وهذه التعليلات ضعيفة يبدو عليها الاصطناع والتكلف وكأن أصحابها لم يعلموا أن اللغة تنطلق بداهة وفطرة وسليقة ، وأن الذين جرت ألسنتهم على هذه الأبنية المصغرة من العرب الأقحاح لم يفكروا بشيء من هذا في

---

(٤٥)
Wright, 1955, A grammar of the Arabic Language, 3e ed, 1, P, 181 B.

(٤٦) ابن يعيش ٥/١٢٦

هذه المفارقات التي سمعها النحاة ، والغريب أن النحاة الأقدمين أبعد ما يكونون عن العلم اللغوي ، وإلا فما علاقة المصغر بالفعل المبني للمجهول ؟ ثم ما علاقة التصغير بجمع التكسير ؟

إنا لن نخوض في الأول ، ونختلف في شتى ما أصل هذه العلاقة فهذا النوع من الضعف بمكان .

ثم تساءلوا : لم كان التصغير بزيادة حرف وليس بالنقص ، مع أن النقص يناسب معنى التصغير ؟ .

والجواب : أن المصغر لما كان صفة وحلية للمصغر بالصغر ، والصفة إنما هي معنى زائد على الموصوف جعل التصغير الذي خلف عنه بزيادة ولم يجعل بالنقص ليناسب حال الصفة .

والجواب الثاني : أنهم لما أرادوا الدلالة على معنى التصغير والإيذان بذلك جعلوا العلامة بزيادة فقط لأن قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى (٣٠) .

وهذه التعليلات جميعها تشير إلى أن المكبر قد وضع أولاً ثم فكر في هيئة التصغير فوصلوا إلى هذه الصور الثلاث من أوزان التصغير المشهورة . ومما يبطل هذا النهج من البحث والذي نعرف أن العربية قد حوت المصغر دون أن يكون المكبر جارياً في الاستعمال فقد ورد في شرح الشافية :

قال : « ونحو جُمَيْل وكُعَيْت للطائرين وكُمَيْت للفرس موضوع على التصغير »(٣١).

والأول طائر صغير شبيه بالعصفور ، وفي اللسان : « قال سيبويه : الجُمَيْل البلبل لا يتكلم به إلا مصغراً »(٣٢) ، وأما الكُعَيْت فقيل هو البلبل وقال المبرد : هو شبيه بالبلبل وليس به .

---

(٣٠) المصدر السابق .
(٣١) الرضي ، شرح الشافية ١ / ٢٨٠
(٣٢) اللسان مادة جمل

وقال الرضي : وإنما تعلقوا بهذه الأشياء مصغرة لأنها مستصغرة عندهم ، والتصغير من لوازمها فوضعوا الألفاظ على التصغير ، ولم يستعمل مكبرها(٣٣) .

وقد رأيت في تعليلهم أن التصغير كان بالزيادة لا بالنقص ، ولكن في منطقهم أن التصغير يحسب نقصا فلجوؤهم للزيادة بحسب تصنيفهم في التصغير اتباعا لقاعدة منطقية مشهورة استخدموها في اللغة والنحو وهي « زيادة في المبنى زيادة في المعنى » وهذه الملاحظة المنطقية لا يمكن أن تنطبق على الظواهر اللغوية . والأولى من هذه المسألة المنطقية في هذا الباب كان الأولى منها في مسألة الجمع ذلك أن الجمع في أغلب أوزانه يكون بالزيادة لا بالنقص ولا معنى هنا لمنطق تطبيق هذه المسألة في الدرس اللغوي .

وفي هذا الباب من التصغير نهتدي إلى شيء من التاريخ اللغوي وذلك أن التصغير يرد الألفاظ إلى أصولها فالأسماء الآتية تصغر على النحو الآتي :

باب	بُوَيْب	لأن الألف في المفرد يرد إلى أصله واو
خاف	خُوَيْف	
ناب	نُيَيْب	لأن الألف في المفرد يرد إلى أصله الياء
زوج	زُوَيْجة	
عين	عُيَيْنة	
بيضة	بُيَيْضة	
شيخ	شُيَيْخ	
بيت	بُيَيْت	

---

(٣٣) الرضي شرح الشافية ١/ ٢٨٠

هذا هو الأصل ولكنه قد أُثِر أنّ من العرب من يقول :

بُوَيت مصغر بيت وشُوَيخ مصغر شيخ وعُوَينة مصغر عين وبُوَيضة مصغر بيضة وشُيَيبة مصغر شيبة(٣٤) . وفي هذا دليل على أن ما ندعوه اليوم في العلم اللغوي باللهجات كان معروفاً وما زال حتى يومنا هذا نميل في لغتنا العامة إلى هذا النحو من التصغير فنقول : «عُوَينة» و «بُوَيضة» ..

ومن هذا ما ذكره سيبويه : أن من العرب من يقول : شِيَيخ وبِيَيت وبِيَيضة(٣٥) في تصغير شيخ وبيت وبيضة وذلك بكسر أوله وهذا يعني أن ذلك ورد من أنواع الاستعمال الخاص . ومن هذا الباب أيضاً ما أُثِر أن منهم من يصغر أسود على أُسَيْوِد دون أن يعمد إلى قلب الواو ياء كما هو معروف فالتصغير الشائع هو «أُسَيِّد» . ولعله أراد في هذا النحو مراعاة للاستعمال عند كثير من العرب ومعنى هذا أن عدم القلب كان شائعاً كما هو شائع اليوم في عربيتنا الحديثة .

ولابد أن نشير إلى ما في العربية من صور للتصغير جاءت على غير هذا النحو نعرضه فيما يلي ومن ذلك :

«فُعَيْعِل» من أوزان المصادر والأسماء وفيها «عُوَيْثِر» و «عُمَيْمِس» و «غُلَيْفِص» وغيرها(٣٦) و «فُعَيْل» وهو من وزن يشبه وزن التصغير وعليه ورد «حُمَيْر» و «عُلَيْق» من أسماء النبات و «زُمَيْل» الجبان و «عُقَيْب» اسم العصفور . وقد أشار E. Littmann إلى هذه الصيغة ووجودها في اللغتين البابلية والنبطية(٣٧) .

---

(٣٤) سيبويه ، الكتاب ٢/١٣٧

(٣٥) سيبويه ، الكتاب ٢/١٣٦

(٣٦) السيوطي ، المزهر ٢/٢٥٤

(٣٧) E. Littmann, Za, Vol. 4 1926 P. 31—41

و « فعلّون » وهو من الأوزان العربية وقد ورد عليه « عجلّون » بمعنى « عجل صغير » و « جلّوص » بمعنى خنزير صغير و « فعّيل » ومنه « قرّيق » و « حسّيلي » بمعنى « السلاطة »(٢).

وسكت النحويون الأقدمون عن وزن « فعلون » من أوزان التصغير غير القياسي وهذه صيغة عرفت في العربية منذ أقدم العصور وعليها ورد « سحنون » و « خلدون » ثم كتب لها الشيوع في بلاد الشمال الأفريقي بعد الفتح الإسلامي فقد عرف بينهم « وهبون » و « حمدون » و « عبدون » و « زيدون » و « زهرون » وقد جاء هذا العلم مؤنثاً « زهونة » وهذا الوزن ما نجده الآن في حياة الدقة دبية مصغرة على هذا النحو فتقول « بيتونة » مصغر بيت و « دربونة » مصغر درب و « شيوونة » مصغر شيء .

وقد أثر عن العرب صيغة أخرى مصغرة على وزن « فعّول » وعليها ورد « عتّود » و « حسّود » و « لحتّوة » .

ويبدو أن التزام الواو في هذه المصغرات أمر ثابت وأما الخلاف في الحرف الأخير فقد ورد « قطّوس » مصغر قط وقد سمع « عبّوش » مصغر « عبد » ولا سيما عند المصريين ومثله « فطّوش » مصغر فاطمة كما صغرت فاطمة على « فطّوم » و « فطّومة » و « فطّش » .

وقد سمع « مرّوش » مصغر « مريم » و « عبّودي » مصغر « عبد » وعلى « عبدوس » و « حمادوس » في المغرب العربي من هذا التصغير وهذه المصغرات بالواو والنون أو بالواو والسين تشبه المصغر في اللغة السريانية مثل « كتاب » المصغر على « كتابونا » أو « كتابوسا » .

---

(٢) السيوطي : المزهر ٢ : ٢٥٤

وفي العبرية يصغر «ايش» وهي «انسان» على «ايشون» ومعنى أن «ايشون» في العبرية وهي لغة في «انسان» تشير الى هذا النوع من التصغير والعلاقة بينهما خلاف ما بين الفتح والضم وهو مسألة راجعة الى شيء من الامالة .

وفي مثل هذا النهج نستطيع أن نرد «فُعَيْل» من أوزان التصغير الى «فَعَل» والاسماء في فتحة العين في «فَعَل» نحو «الدال» ، وربما نستطيع أن نرد الى ذلك ما يرد على هيئة من ألفاظ فيها معنى التصغير نحو : «غُلام» و«حَزَوَّر» .

وهذه الاشكال المصغرة غير القياسية قد نستطيع جمعها في ما أسموه تصغير الترخيم .

جاء في شرح الشافية للرضي : قال «وتصغير الترخيم أن تحذف كل الزوائد ثم تصغر نحو : «حُمَيد» في «أحمد»(٢٦)» . ومنه «حُرَيث» في «حارث» و«سُوَيد» في «أسود» . ولا أريد أن أتمم هذا الفصل دون الاشارة الى مصغرات عرفت وشاعت في العراق في عصرنا بين المسلمين والنصارى وهي أن يصاغ «فَعُّول» بياء لا تعد النسبة وأكبر الظن انها لاحقة أعجمية ربما كانت تركية وهذه الاعلام هي :

«قدّوري» وهو معروف عند المسلمين والنصارى وربما غلب على النصارى ، «قنّوحي» من الأعلام النصرانية ومنه «بتّوري» و«حدّوري» و«عشّوري» ، و«زكّوري» مصغر «زكريا» ، و«مخّولي» مصغر «ميخائيل» .

ومن هذه الأعلام المصغرة ما شاع عند المسلمين دون النصارى وهي : «حمّودي» و«حسّوني» و«جبّوري» و«عبّودي» ، وغير هذا كثير .

---

(٢٦) الرضي ، شرح الشافية ١ / ٢٨٤

وقد ترد هذه المصغرات مختومة بالواو للدلالة على التصغير ومنها : « عَبُّو » وتعني عبدالله و « رَشُّو » وتعني أرشد و « سَتُّو » وتعني « عَبُّو » وتعني عبدالقه و « رمضو » وتعني أرمض و « سَلُّو » وتعني سليمان و « سَحُّو » وتعني اسحاق و « فرجو » وتعني فرج الله (٢) .

ومن هذا القبيل أعلام شاع مصغرة عند المسلمين ومنها : « حَسُّو » وهو مصغر حسن و « رشّو » مصغر « رشيد » وغير هذا .

هذه نبذة يسيرة عرضت فيها لموضوع التصغير مشيراً في ذلك الى المنهج القديم والى المحصول اللغوي من ذلك المنهج الذي سار عليه جمهرة النحويين . وفي جميع ذلك أردت أن أبحث هذا البحث اللغوي وأوسع قديم العربية وجديدها مشيراً في أثناء ذلك الى التطور الذي أخذت به هذه اللغة الشريفة . وعسى أن أرجع في مقالة أخرى أشير فيها الى آثار التصغير في لهجاتنا الدارجة .

* * *

---

(٢) راجع كتاب « الأعلام » المكتبة الأهلية بغداد ص ٨٣